الأمم المتحدة

A/66/759

الجمعية العامة

Distr.: General
3 April 2012
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٠٧ من جدول الأعمال

منع الجريمة والعدالة الجنائية

رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه معلومات عن العمل الذي ينفذ في أوزبكستان بشأن مكافحة الاتجار بالبشر (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تكرمكم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) مراد **عسكروف**

الممثل الدائم لجمهورية أوزبكستان

110412 110412 12-28337 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

أوزبكستان تكافح بهمة الاتجار بالبشر

أصبحت قضايا مكافحة الاتجار بالبشر من أهم توجهات التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة، منذ عام ٢٠٠٠.

وشكل اعتماد بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه خطوة هامة للأسرة الدولية، وتكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (التي اعتمدت في نيويورك، في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠). وقد انضمت أوزبكستان إلى هذا البروتوكول واعتمدت، في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قانونا وطنيا مكافئا.

وتمثل حماية حقوق ومصالح الإنسان أساس السياسة الرسمية والتشريعات الوطنية لجمهورية أوزبكستان. ويجري العمل على نطاق واسع من أجل تطبيق هذه المعايير القانونية في الواقع المعاش.

وتنص المادة ١٣ من القانون الأساسي للبلد على أن ''الديمقراطية ترتكز في أوزبكستان إلى المبادئ الإنسانية العامة التي تتمثل أرفع قيمها في احترام الإنسان وحياته وحريته وشرفه وكرامته وحقوقه الأخرى غير القابلة للتصرف''.

وتنال الاهتمام بوجه خاص حماية حقوق الإنسان، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تهدد نماء المجتمع والدولة. ويمثل الاتجار بالبشر أحد أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويولى اهتمام خاص في بلدنا للكشف عن هذا النوع من الجرائم ومكافحته، ولإثراء ثقافة المواطنين القانونية بوجه خاص. وتستخدم وسائل مختلفة للتأثير على الشباب، بهدف توجيه انتباههم إلى هذه المسألة وتنبيههم إلى مثل هذه الجرائم الخطيرة.

ويمثل المرسوم الذي أصدره الرئيس إسلام كريموف ''بشأن تدابير تعزيز فعالية مكافحة الاتجار بالبشر''، المؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، عامل تحفيز قوي في مكافحة هذه الجريمة وتوسيع نطاق العمل على درئها. واعتمدت بموجب هذا المرسوم الخطة الوطنية لتدابير تعزيز فعالية مكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

ويحظى الإنسان وحياته وحريته وشرفه وكرامته وحقوقه الأخرى غير القابلة للتصرف بأرفع مراتب التقييم في أوزبكستان. ويحظر حظرا باتا، بموجب المادة ٢٦ من القانون الأساسي، تعرض أي شخص للتعذيب أو العنف أو أي شكل آخر من أشكال المعاملة القاسية أو المهينة لكرامة الإنسان. وتتسق حقوق الإنسان المكفولة في الدستور في هذا الصدد بشكل كامل مع معايير القانون الدولي، ولا سيما المادة ٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أنه لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، وأنه يحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما.

وتنفذ في أوزبكستان تدابير منهجية لتطبيق هذه الضمانات القانونية في الحياة. وجرى، على وجه الخصوص، تكثيف العمل بشكل كبير تجاه منع الاتجار بالبشر. ويتواصل العمل على تحديد الأشخاص الذين يعانون بسبب تعرضهم لهذه الجريمة وتقديم المساعدة اللازمة لهم. وتتعاون في هذا الصدد هيئات إنفاذ القانون ومنظمات المجتمع، وتنظم حملات للتثقيف والتوعية في أوساط السكان، وتعقد حلقات دراسية تدريبية واجتماعات مائدة مستديرة، وغير ذلك من التدابير، بغرض تعريف عامة الجمهور بعواقب الاتجار بالبشر.

ولأغراض تقديم المساعدة وتوفير الحماية لضحايا الاتجار بالبشر، ينص القانون على تأسيس هيئات متخصصة تتمثل مهمتها الأساسية في إعادة التأهيل الاجتماعي للضحايا، من أجل إعادة إدماجهم في الحياة العادية. وتشمل عملية إعادة التأهيل الاجتماعي توفير المساعدة القانونية والنفسية والطبية للضحايا، ومساعدتهم في الحصول على عمل وتوفير مساكن مؤقتة لهم.

وتعمل جمهورية أوزبكستان بنشاط على مكافحة الاتجار بالبشر، وفقا للسياسة التي وضعتها قيادة البلد في هذا المجال:

- وفقا للقرار رقم ٥٧٦ - ثانيا المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الذي أصدره المجلس الأعلى لجمهورية أوزبكستان (البرلمان)، انضمت أوزبكستان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير، التي تمت الموافقة عليها بموجب قرار الجمعية العامة ٣١٧ (رابعا) لعام ١٩٤٩.
- صدّق المجلس الأعلى لجمهورية أوزبكستان، في عام ٢٠٠٣، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥، في عام ٢٠٠٠.

- جرى، بموجب القرار الرئاسي رقم ٩١١، الصادر عن رئيس جمهورية أوزبكستان في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، ''بشأن تدابير تعزيز فعالية مكافحة الاتجار بالبشر''، تشكيل لجنة مشتركة بين الإدارات لمكافحة الاتجار بالبشر؛ واتخذت تدابير تهدف إلى إنشاء هيئات خاصة لتوفير المساعدة والحماية لضحايا الاتجار بالبشر.

- أقر الرئيس إسلام كريموف خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وتضمنت الخطة الاستراتيجية الوطنية العامة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، ١٩ إجراء تشارك فيها السلطات المختصة.

- اعتمد، في عام ٢٠٠٨، قانون جمهورية أوزبكستان ''بشأن التصديق على بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه، الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية'' (لعام ٢٠٠٠).

- اعتمد، في عام ٢٠٠٨، قانون أوزبكستان ''بشأن انضمام أوزبكستان إلى البرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية'' (لعام ٢٠٠٠).

- أدخلت، في عام ٢٠٠٨، تعديلات وإضافات على القانون الجنائي لجمهورية أوزبكستان، عقب اعتماد قانون جمهورية أوزبكستان ''بشأن مكافحة الاتجار بالبشر''.

وشكل عقد المؤتمر الدولي بشأن ''مكافحة الاتجار بالنساء والبنات: التصدي الجماعي للتحديات''، في عام ٢٠٠٧، خطوة هامة في مجال التعاون الدولي على مكافحة الاتجار بالبشر، وكذلك اعتماد ''خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص''، في إطار الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

وتدعو الخطة العالمية الدول إلى اتخاذ تدابير منسقة ومنهجية للقضاء على الاتجار بالبشر، وإلى إدماج مكافحة الاتجار بالبشر في استراتيجيات الأمم المتحدة وبرامجها على نطاق أوسع، بغرض تعزيز بناء الأمن العالمي وتوطيده. ويتمثل أحد أهم بنود الخطة في إنشاء صندوق محدد الأهداف تابع للأمم المتحدة لجمع التبرعات من أجل مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال.

والدعوة موجهة، من هذا المنطلق أيضا، إلى الإسهام من خلال الحوار التفاعلي تحت شعار ''مكافحة الاتجار بالبشر: شراكة وابتكار في سبيل وقف العنف ضد المرأة والطفل''.

ومن المقرر إجراء تقييم لسير تنفيذ الخطة، في عام ٢٠١٣. وسيجري في تلك السنة أيضا، أثناء الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، استعراض مسألة منع جميع أشكال العنف ضد المرأة والقضاء عليها.

وستجري أثناء الحوار التفاعلي المقرر عقده في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الذي يشارك في تنظيمه فريق أصدقاء الأمم المتحدة المعني بمكافحة الاتجار بالبشر (يضم في عضويته ٢١ بلدا) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مناقشة المعوقات الناشئة في سبيل تنفيذ الخطة وزيادة فعالية الجهود المشتركة للمجتمع الدولي، الرامية إلى القضاء على الاتجار بالبشر. وستشكل نتائج الحوار التفاعلي مساهمة ملموسة في أعمال الدورات التالية للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة.

ونظرا إلى أن جمهورية أوزبكستان عضو نشط في فريق أصدقاء الأمم المتحدة، فهي عازمة على مواصلة الإسهام في جهود مكافحة الاتجار بالبشر، وعلى العمل بشكل منهجي من أجل منع الاتجار بالبشر في تشريعاتها الوطنية وفي أنشطة إنفاذ القانون، بالإضافة إلى التعاون على الصعيد العالمي في تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.